

تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني بالمملكة

جرى العمل في المملكة على تطوير قطاع التعدين وتأهيله ليساهم في الوفاء باحتياجات الصناعات والسوق الوطنية من المواد المعدنية، غير أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المأمول. لذلك، ستوجه جهودنا نحو تطوير هذا القطاع الحيوي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 97 بليون ريال، وزيادة عدد فرص العمل في القطاع إلى 90 ألف فرصة عمل بحلول العام (2020). ولتحقيق ذلك، ستقوم بإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية في هذا القطاع وإطلاق مجموعة من المشروعات، بما في ذلك تكثيف الاستكشاف وتسجيل استثمار القطاع الخاص في هذا المجال ومراجعة إجراءات تراخيص الاستخراج، وبناء نظام بيانات متكامل حول مقررات المملكة، والاستثمار في البنى التحتية وتطوير أساليب التمويل وتأسيس مراكز التميز لدعم مشروعات القطاع، كما ستلقد عددا من المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص، وستعمل كذلك على رفع تنافسية وإنتاجية شركاتنا الوطنية عبر مجموعة من الشراكات الدولية لتساهم في نمو القطاع وتوطيد المعرفة والخبرات.

رأس المال الاجتماعي من 26 إلى المرتبة 10

نريد أن نحول «أرامكو» من شركة لإنتاج النفط إلى عملاق صناعي يعمل في أنحاء العالم

عززنا منظومة شبكة النقل من أجل تسهيل الوصول إلى الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة

وتسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة متدنية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، وسنسعى إلى خلق فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة عن طريق دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة. وفي هذا الصدد، قمنا بتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسنواصل تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سنّ أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أبسر وشراكات دولية أكثر وخصه أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمشتقات الحكومية. وسندعم الأسر المنتجة التي انتجت لها وسائل التواصل الحديثة فرصا تسويقية واسعة من خلال تسهيل فرص لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وتحفيز القطاع غير الربحي للعمل على بناء قدرات هذه الأسر وتمويل مبادراتها.

نُفّذي فرصنا

سيمتدح اقتصادنا الفرص للجميع، رجالاً ونساءً، صغارا وكبارا، لكي يسهموا بأفضل ما لديهم من قدرات، وسنركز على التدريب المستمر الذي يزود أبنائنا بالمهارات التي يحتاجونها، وسنسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من قدراتهم عبر تشجيع ثقافة الأداء، والتنسيق الجهود في تحقيق ذلك، قمنا بتأسيس هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة. إن من أهم عوامل قوتنا هو شبائنا الملمع بالحموية والنشاط، وبخاصة إذا ما احسنا تنمية مهاراتهم والاستفادة منها. وعلى عكس الدول الأخرى التي يساورها القلق من تقدم ساكنها في السن، إن أكثر من نصف السعوديين تقل أعمارهم عن 25 عاما، ويشكل ذلك ميزة يجب أن نحسن استثمارها من خلال توجيه طاقات شبائنا نحو ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما أن المرأة السعودية تعدّ عنصراً مهماً من عناصر قوتنا، إذ تشكل ما يزيد على 50 في المئة من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين. وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعتنا واقتصادنا.

وسنمكّن أبنائنا من ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة والتعليم بضمن استقلاليتهم واتمادهم بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع، كما سندعمهم بكل التسهيلات والأدوات التي تساعدكم على تحقيق النجاح.

نستقطب الكفاءات التي نحتاج إليها

لكي نحقق معدل النمو الاقتصادي المنشود بوتيرة أسرع، سنسعى إلى إيجاد بيئة جاذبة للكفاءات المطلوبة وذلك من خلال تسهيل سبل العيش والعمل في وطننا، وسنحقق ذلك عبر إتاحة فرص أكثر لغير السعوديين منهم بتملك العقارات في مناطق معينة، ورفع درجة جودة الحياة والسماح بافتتاح المزيد من المدارس الأجنبية، واعتماد نظام فغال وميسر لإصدار التأشيرات ورخص الإقامة.

هدفنا هو تهيئة البيئة الجاذبة التي يمكن من خلالها استثمار كفاءاتنا البشرية واستقطاب أفضل العقول في العالم للعيش على أرضنا، وتوفير كل الإمكانيات التي يمكن أن يحتاجوا إليها، بما يسهم في دفع عجلة التنمية وجذب المزيد من الاستثمارات.

تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد

سنسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب

نحو الخيارات الوظيفية ولهئية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في الانتقال بين مختلف المسارات التعليمية. سنهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية بحلول عام 1452هـ (2030). وسنتمكن طلابنا من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف يتقدم في المؤشرات العالمية للتعليم العالي.

سنحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وسنعزيز دور المعلم ورفع تأهيله، وسنتابع مستوى التقدم في هذا الجانب، وننشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي، كما ستعمل مع المتخصصين لضمان موازنة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وستعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب لخريجين محلياً ودولياً، وننشئ النصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، وستعمل كذلك على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي، ومن أجل متابعة مخرجات التعليم وتلقيومها وتحسينها، ستقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

دور أكبر للمنشآت الصغيرة

تسهم المنشآت الصغيرة بنسبة لا تتعدى 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى 70 في المئة. وعلى رغم الجهود المبذولة للارتفاع بمستوى بيئة الأعمال، إلا أن المنشآت الصغيرة في المملكة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية والإدارية وبطئها، وضعف القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة في الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خمسة في المئة من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، وسنسعى إلى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل وحث مؤسساتنا المالية على زيادة تلك النسبة إلى 20 في المئة بحلول العام (2030). سنسعى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – المنشأة حديثاً – إلى مراجعة الأنظمة واللوائح، وإزالة العوائق، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب والمبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم. وسنسعى في الوقت ذاته إلى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم وابتكاراتهم، كما ستساعد المنشآت الوطنية الصغيرة على تصدير منتجاتها وخدماتها وتسويقها عن طريق دعم التسويق الإلكتروني والتنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة.



اتسامة أمل بعد مشرق

من أهدافنا بحلول (2030)
• الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 إلى المرتبة 10.

• زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 عاماً.

اقتصاد مزدهر،. فُرْصُهُ مُعْزَرة

نعدّ مهارات أبنائنا وقدراتهم من أهم مواردين وأكثرها قيمة لدينا، وسنسعى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم من خلال تبني ثقافة الجزء مقابل العمل، وإتاحة الفرص للجميع، واكتسابهم المهارات اللازمة التي تمكّنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم. ولتحقيق هذه الغاية، سوف نعزيز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة، وسنفتح فصلاً جديداً في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل معنا والإسهام في تنمية اقتصادنا.

نتعلم للعمل

سنواصل الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل. وسنكون هدفنا أن يحصل كل طفل سعودي – أينما كان – على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة، وسنكون نركزنا أكبر على مراحل التعليم المبكر، وعلى تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية.

وسنعزيز جهودنا في موازنة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، حيث تم إطلاق البوابة الوطنية للعمل «طاقات»، وسنؤسس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع نموي تسعى لتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، وستوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، وسنركز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال.

ندعم منشأتنا الناشئة والصغيرة والمتوسطة

إن المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات.



رسم بياني توضيحي

الأساسية لجودة حياتنا. لذلك، ستعمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلفات والحد من التلوث بمختلف أنواعه، كما ستقوم بظاهرة التصحر، وستعمل على الاستثمار الأمثل لثروتنا المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددة، وسنؤسس لمشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات. وستعمل على حماية الشواطئ والحميات والجزر وتثبيتها، بما يمكن الجميع من الاستمتاع بها، وذلك من خلال مشروعات تمولها الصناديق الحكومية والقطاع الخاص.

وسائل ترقية هادقة للمواطنين

ستقوم بزيادة الأنشطة الثقافية والترفيهية وتنويعها للإسهام في استثمار مواهب المواطنين. وسنطور الأنشطة واللوائح بما يساعد على التوسع في إنشاء أندية الهواء والأندية الاجتماعية والثقافية وتسجيلها رسمياً، وسنطلق البرنامج الوطني «داعم» الذي سيعمل على تحسين جودة الأنشطة الرياضية والثقافية، ويوفر الدعم المالي اللازم لها. ونبني شبكات وطنية تضم كافة النوادي، ويساعد في نقل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية لهذه الأندية وزيادة الوعي بأهميتها. وبحلول عام 1442هـ (2020)، سيكون هناك أكثر من 450 نادي هواة مسجل يقدم أنشطة ثقافية متنوعة وفعاليات ترفيهية وفق منهجية متعلمة وعمل احترافي.

من أهدافنا بحلول (2030)

• تصنيف ثلاث مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم
• ارتفاع إنتاج الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من 2.9 في المئة إلى ستة في المئة
• ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من 13 في المئة إلى 40 في المئة

نهتمّ بأسرنا

الأسرة هي نواة المجتمع، حيث إنها تمثل الحاضرة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم. والحامي للمجتمع من التفتك. ولعل أبرز ما يميز مجتمعنا التزامه بالبيادر والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها، مما يحثنا على تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم. ولنصل إلى هذه الغاية، ستعمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، كما ستعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أبنائهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم. وسنشجع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه.

وفي هذا الصدد، نذكر رغبة كل أسرة بتمك مسكن، ونؤمن بأهمية ذلك في تعزيز الروابط الأسرية. ورغم أن نسبة تملك السكن الحالية تبلغ 47 في المئة، وأن عدد المواطنين في الشريحة العمرية الراهية في تملك مسكن في تمام مستمر، فإننا نسعى إلى رفع هذه النسبة بمقدار لا يقل عن خمس من المئة بحلول العام (2020). وذلك بسنّ عدد من الأنظمة واللوائح، وتحفيز القطاع الخاص، وبناء شراكة فاعلة مع المواطن لتمكين من الحصول على مسكن ملائم خلال فترة مناسبة وفق مسارات تملك تقدم حلولاً تمويلية واختارية تتناسب مع احتياجاته السكنية.

احتياجاته السكنية.

نبني شخصيات أبنائنا

سنرسخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، بما يمكن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسج المجتمع، من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمبادرة والقيادة، ولديه القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي، وستعمل على استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية عبر تمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية.

نمكن مجتمعنا

سنواصل تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيتاً وعدالة، حيث ستعمل على تعظيم الاستفادة من دعم الغذاء والوقود والكهرباء والماء من خلال توجيه الدعم لمستحقيه. وسنولي اهتماماً خاصاً بالمواطنين الذين يحتاجون إلى الرعاية الدائمة، حيث ستقدم لهم الدعم المستمر، وستعمل مع القطاع غير الربحي وغير الشراكة مع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والتعليم اللازم التي تمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل.

نرعى صحتنا

لقد بذلنا جهوداً كبيرة لتطوير المنظومة الصحية خلال العقود الماضية، حيث بلغت نسبة عدد الأسرة 2.2 لكل 1000 نسمة، ولدينا بعض أفضل الكفاءات العالمية في أدق التخصصات الطبية، وارتفع متوسط العمر للفرد خلال العقود الثلاثة الماضية من 66 إلى 74 عاماً. وسنسعى إلى تحقيق الاستفادة المثلى من مستشفياتنا ومراكزنا الطبية في تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي.

سيركز القطاع العام على توفير الطب الوقائي للمواطنين، وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية خطوة أولى في مختلفه العلاجية. كما سيسهم في محاربة الأمراض المعدية. وسنرفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم. سيمركز القطاع العام كذلك على دوره مخططاً ومتكاملاً ومرافقاً للمنظومة الصحية، وسيمكّن الأسرة من القيام بدورها في تقديم الرعاية المنزلية لأفرادها. ولرفع جودة الخدمات الصحية، ستعمل على تقديمها من خلال شركات حكومية تمهيدا لتخصيصها. كما ستعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي، وتسهيل الحصول على الخدمة بشكل أسرع، وتقليص أوقات الانتظار للوصول إلى الأخصائيين والاستشاريين، وستدرب أطباءنا لرفع قدراتهم على مواجهة وعلاج الأمراض المزمنة